

أكد ضرورة مخاطبة الجهات الأمنية لأن القانون لا يسمح بذلك

## الصبيح: صعوبة دخول السكن الخاص من معوقات تطبيق قانون منع العزاب



م. احمد الصبيح

## اتخاذ الإجراءات

## القانونية

## تجاه المنازل

## المخالفة

أكد مدير عام البلدية م. احمد الصبيح ان اهم المعوقات التي تحول دون قيام البلدية بتطبيق القانون بشأن سكن العزاب بالسكن الخاص الى الدخول الى تلك العقارات المخالفة، هو ضرورة مخاطبة الجهة الأمنية المختصة للحصول على الاذن. وقال م.الصبيح، في رده على سؤال العضو يوسف الغريب بشأن ظاهرة العزاب في السكن الخاص: ان ظاهرة انتشار سكن العزاب في مناطق السكن الخاص قد انتشرت بصفة عامة في جميع مناطق الكويت، ونحن في هذا الصدد نقوم باتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المنازل المخالفة حسب النظام، لكن نظرا لتفاقم المشكلة تم اتخاذ ما يلي:

● تم تنظيم ورشة عمل بتاريخ 2012/4/3 مكونة من أعضاء المجلس البلدي - بلدية الكويت - الجهات والوزارات المعنية الأخرى بخصوص انتشار سكن العزاب في المناطق السكنية. ● بناء على توصيات المجلس البلدي في جلسته رقم 2013/9/20 المنعقدة في 2013/5/13 ضمن كتابكم مرجع 1003 بتاريخ 2013/6/20 تمت إحالة نسخة من توصية ورشة العمل الخاصة بانتشار سكن العزاب في المناطق السكنية المنعقدة يوم الأربعاء 2013/4/3 وذلك للعمل بالتوصية الخامسة من ورشة العمل والخاصة بقيام الإدارة القانونية ببلدية الكويت بوضع

تقرير مفصل عن الإجراءات القانونية المطلوب تعديلها سواء كان باصدار اللوائح أو تعديل التشريع ومرفق طيه كتاب الإدارة القانونية رقم 11694 بتاريخ 2013/12/3 والذي انتهت في انه ليست هناك حاجة لتعديل اي تشريع أو اللوائح، وان التشريعات واللوائح كافية لضبط هذه المخالفات وأما محتاج الأمر الى تفعيل رقابة البلدية والتنسيق والمتابعة مع الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية لضبط مثل هذه المخالفات.

● بناء على القرار الإداري رقم 2013/311 بتاريخ 2013/8/6 تم تشكيل لجنة مشتركة لدراسة الإجراءات الإدارية الخاصة بمخالفات سكن غير العائلات، في مناطق السكن الخاص، وهذه اللجنة مكونة من بلدية الكويت - وزارة الداخلية - وزارة العدل - وزارة الكهرباء والماء - الهيئة العامة للمعلومات المدنية وذلك لدراسة الموضوع ووضع تصور شامل يتضمن المقترحات الخاصة بالقضاء على هذه الظاهرة.

● تقوم البلدية بالتفتيش وكتابة التقارير وتحرير المحاضر واتخاذ كل الإجراءات القانونية والتي يتطلبها القانون واللوائح الخاصة بالبلدية وذلك عند تقديم شكوى تفيد بوجود عزاب داخل السكن الخاص وحول الطرق القانونية

المتبعة والمخولة للبلدية التعامل وفقها، اوضح انه بناء على المرسوم بالقانون رقم 92/125 في شأن حظر اسكان غير العائلات في بعض المناطق السكنية وتطبيق احكام المرسوم بالقانون تكون الإجراءات المتبعة عن طريق ادارة التدقيق والمتابعة الهندسية على النحو التالي:

1- يتقدم المواطنون اصحاب الشكاوى بوجود عزاب في منطقتهم باعتماد الشكوى من مختار المنطقة، ثم رفع شكاوهم الى مراكز البلدية التابعة لهم مع تحديد عنوان السكن المخالف والمؤجر لغير العائلات.

2 - يقوم كل مركز بتجميع الشكاوى المقدمة من المواطنين والمتضمنة عناوين البيوت المخالفة والواقعة في المناطق التابعة للمركز ومن ثم يقوم بالكشف عليها واتخاذ الإجراءات التالية:

● يقوم المركز بالتأكد من صحة الشكوى.

● يتم تحرير «لمصق انذار» لشاغلي العقارات موضوع الشكوى وذلك لإخلائها خلال اسبوع من تاريخ الانذار.

● يتم الكشف على العقارات بعد انتهاء مهلة الانذار للتأكد من تنفيذ الإخلاء من عدمه.

● في حال عدم تنفيذ الإخلاء يحضر محضر أقسام مخالفة عزاب داخل السكن الخاص ويحضر كتاب لوزارة الماء لقطع التيار مع العقار.

يتم إعادة الكشف على العقار للتأكد من الإخلاء بعد قطع التيار الكهربائي يتم الإخلاء للعقار بالطريق وبالتنسيق مع وزارة الداخلية. ● تقوم ادارة الرقابة والمتابعة برفع تقارير بشأن الإنجازات والمعوقات. كذلك نوضح ان من اهم المعوقات التي تحول بين بلدية الكويت وتطبيق القانون المساحات التفصيلية والمساحات المشاعة للشقق الخال من ادارة التراخيص الهندسية بالمحافظة او ادارة الانظمة الهندسية. ● تم تتم إحالة المعاملة الى ادارة تحديد الملكية العقارية وتقوم بدورها بعمل كتاب تحديد موجه الى ادارة التسجيل العقاري والتوثيق مبين به كل البيانات التفصيلية الخاصة بالعقار والشقق.

● وتعميقا على ما جاء بالاستفسار بان الامر لا يخلو من بعض المشكلات والعقبات التي تعوق سير إجراءات نقل ملكية هذه الشقق.

● كما نفديكم بأن إجراءات ادارة الملكية العقارية هي مطابقة لبيانات وثيقة الملكية للشقق مع بيانات المخطط المساحي العقار (نظام شقق تملك) ويتم اصدار كتاب تحديد حسب النظام المتبع والمدة المحددة من دون اي تأخير او عوائق.

تتم مراجعة المخططات المقدمة والجداول الخاصة بنظام التملك واعتمادها واحالتها الى ادارة الرقابة والمتابعة. ● تقوم ادارة الرقابة والمتابعة بعمل شهادة اوصاف للبناء تتضمن ارقام الطبقات والشقق ووصف كل شقة. ● بحال الملف الى ادارة المساحة لاصدار كتاب التحديد.

● تقوم ادارة المساحة بتجهيز مخطط خاص للعقار (نظام شقق تملك) مبين عليه جميع المساحات التفصيلية والمساحات المشاعة للشقق الخال من ادارة التراخيص الهندسية بالمحافظة او ادارة الانظمة الهندسية. ● تم تتم إحالة المعاملة الى ادارة تحديد الملكية العقارية وتقوم بدورها بعمل كتاب تحديد موجه الى ادارة التسجيل العقاري والتوثيق مبين به كل البيانات التفصيلية الخاصة بالعقار والشقق.

● وتعميقا على ما جاء بالاستفسار بان الامر لا يخلو من بعض المشكلات والعقبات التي تعوق سير إجراءات نقل ملكية هذه الشقق.

● كما نفديكم بأن إجراءات ادارة الملكية العقارية هي مطابقة لبيانات وثيقة الملكية للشقق مع بيانات المخطط المساحي العقار (نظام شقق تملك) ويتم اصدار كتاب تحديد حسب النظام المتبع والمدة المحددة من دون اي تأخير او عوائق.

## «العاصمة» أجلت قرار تخصيص الموقع الـ47 الإسكاني في المرقاب

## الكندري يسأل عن مشروع استخدام الأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل

قدم عضو المجلس البلدي عبدالله الكندري سؤالاً حول إجراءات اقتراح مشروع استخدام الأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل الطبيعي.

وقال الكندري في اقتراحه: أكدت أغلب الدراسات بأن هناك أخطاراً للمادة البلاستيك على البيئة، حيث أن البلاستيك من أكثر المواد استخداماً في كل مجالات الحياة الصناعية والاستهلاكية والغذائية في عصرنا الحاضر.

وبيّنت دراسة حديثة صدرت مؤخراً عن المنظمة العالمية أن متوسط استهلاك الفرد من الأكياس البلاستيكية المستخدمة للأغراض المختلفة بحوالي 24 كيلو غراماً سنوياً أو 21 غراماً يومياً، يضاف

إلى ذلك كميات أكياس البلاستيك التي تستخدم لجمع النفايات والتخلص منها والتي تقدر بحوالي 10 ملايين كيس سنوياً، وقد يقل أو يزيد، لذلك نتوجه بالسؤال التالي:

● هل تم الانتهاء من مرحلة تقديم العطاءات مع لجنة البيوت الاستشارية بخصوص مشروع إنتاج واستخدام الأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل الطبيعي؟

● هل تمت مخاطبة إدارة المناقصات والعقود بهذا الشأن؟

● هل تم تفويض إدارة شؤون البيئة في البلدية ل طرح المشروع؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فكم تبلغ التكلفة المالية للبيوت الاستشارية؟

● هل تمت دعوة المكاتب الاستشارية لهذا الموضوع؟ متى سيتم الانتهاء من المشروع وفق الخطة الزمنية؟

● هل تم التنسيق مع الهيئة العامة للبيئة بهذا الشأن؟ مع تزويدي بمحاضر الاجتماع إن وجدت.

● هل تم تفويض إدارة شؤون البيئة في البلدية ل طرح المشروع؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فكم تبلغ التكلفة المالية للبيوت الاستشارية؟

● هل تمت دعوة المكاتب الاستشارية لهذا الموضوع؟ متى سيتم الانتهاء من المشروع وفق الخطة الزمنية؟

● هل تم التنسيق مع الهيئة العامة للبيئة بهذا الشأن؟ مع تزويدي بمحاضر الاجتماع إن وجدت.

● هل تم تفويض إدارة شؤون البيئة في البلدية ل طرح المشروع؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فكم تبلغ التكلفة المالية للبيوت الاستشارية؟

● هل تمت دعوة المكاتب الاستشارية لهذا الموضوع؟ متى سيتم الانتهاء من المشروع وفق الخطة الزمنية؟

● هل تم التنسيق مع الهيئة العامة للبيئة بهذا الشأن؟ مع تزويدي بمحاضر الاجتماع إن وجدت.

● هل تم تفويض إدارة شؤون البيئة في البلدية ل طرح المشروع؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فكم تبلغ التكلفة المالية للبيوت الاستشارية؟

● هل تمت دعوة المكاتب الاستشارية لهذا الموضوع؟ متى سيتم الانتهاء من المشروع وفق الخطة الزمنية؟

● هل تم التنسيق مع الهيئة العامة للبيئة بهذا الشأن؟ مع تزويدي بمحاضر الاجتماع إن وجدت.

● هل تم تفويض إدارة شؤون البيئة في البلدية ل طرح المشروع؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فكم تبلغ التكلفة المالية للبيوت الاستشارية؟

● هل تمت دعوة المكاتب الاستشارية لهذا الموضوع؟ متى سيتم الانتهاء من المشروع وفق الخطة الزمنية؟

بشأن وضع عداد رقمي الكتروني للإشارات المرورية ووضع علامات أرضية ملونة عند كل إشارة ضوئية، وذلك لدعوة المسؤولين بالإدارة العامة للمرور وكذلك إدارة المخطط الهيكلي.

كما تمت إحالة طلب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتخصيص موقع بمساحة 2م255 بمنطقة جابر الأحمد قطع B ليكون فرعاً للبنك، وذلك الى الإدارة القانونية، كما تمت إحالة كتاب مدير عام هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

بشأن وضع عداد رقمي الكتروني للإشارات المرورية ووضع علامات أرضية ملونة عند كل إشارة ضوئية، وذلك لدعوة المسؤولين بالإدارة العامة للمرور وكذلك إدارة المخطط الهيكلي.

كما تمت إحالة طلب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتخصيص موقع بمساحة 2م255 بمنطقة جابر الأحمد قطع B ليكون فرعاً للبنك، وذلك الى الإدارة القانونية، كما تمت إحالة كتاب مدير عام هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.



د.حسن كمال خلال ترؤسه اجتماع اللجنة

أجلت لجنة العاصمة خلال اجتماعها أمس برئاسة د.حسن كمال طلب إلغاء قرار المجلس البلدي بتحويل الموقع الـ47 بمنطقة المرقاب للرعاية السكنية، وذلك لاستدعاء المسؤولين بالرعاية السكنية والمخطط الهيكلي، وقال د.كمال إن اللجنة أجلت طلب تخصيص أرض في ظل وجود طلب لتحويل الموقع تجاري واستثماري بالقبلة ق14 لتكون مقراً دائماً للهيئة العامة لمكافحة الفساد. وقال د.كمال انه تمت الموافقة على طلب وزارة

**تكيا مصر**  
برعاية  
السفير المصري في الكويت  
عبد الكريم سليمان

**24**  
ساعات  
حول  
مصر  
مجاناً  
مصريون في الكويت  
gkw.com

حصرياً وللعام الرابع علي التوالي مع شركة

**المزيني**  
Al Muzaini

**مجاناً حول ل مصر**  
بدون عمولة

لحسابك أو لأسرتك مع أفضل سعر صرف في كل فروع المزيني (64 فرعاً)  
**يوم 24 يناير** واحصل على **رزنامة تكيا مصر**، وادخل السحب على:

1- الجائزة الكبرى سيارة MG موديل 2014 2- تذاكر سفر  
3- العديد من الجوائز القيمة

الجائزة الكبرى  
سيارة MG موديل 2014  
+ كفاءة 3 سنوات

من يوم 25 يناير وحتى 25 فبراير  
على التحويلات إلى مصر  
25% خصم خاص  
وفى إطار  
نفس المبادرة  
بمجموع خاص

مع تقيات  
الصحفي أسامة جلال

EGYPTAIR  
الانباء  
ADEL ALGHANIM AUTOMOTIVE  
M4 MEDIA COMPANY

**خداً**

**مجاناً**  
التحويل إلى مصر  
بدون عمولة

في  
كل فروع

**المزيني**  
Al Muzaini

EGYPTAIR  
الانباء